

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/L.4
20 March 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحرريات الأساسية في أي جزء
من العالم، مع الاشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم
المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

غابون (باسم مجموعة دول أفريقيا): مشروع قرار

* بما في ذلك الدول الممثلة بمراقبين، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجامعة
الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٩٩٦ ... حالة حقوق الإنسان في بوروندي

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تترشد بميثاق الأمم المتحدة وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالعهدين الدوليين الخاصين
بحقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد تصميمها الكامل على ضمان احترام مبادئ سيادة القانون التي تشمل الديمقراطية،
والوحدة الوطنية، والتنوعية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن من حق جميع الدول وواجبها تعزيز وحماية حقوق الإنسان والوفاء
بالالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب مختلف الصكوك التي هي أطراف فيها،

وإذ تذكر بقرارها ٩٠/١٩٩٥ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٩٥،

وإذ تذكر أيضاً بقراري مجلس الأمن ١٠٤٠ (١٩٩٦) المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ و١٠٤٩
(١٩٩٦) المؤرخ في ٥ آذار/مارس ١٩٩٦،

وإذ تدرك أن بوروندي طرف في اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وفي بروتوكول ١٩٦٧
المتعلق بمركز اللاجئين، وفي اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين
في أفريقيا، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية،

وإذ تشير إلى توقيع اتفاق الحكم في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤،

وإذ تدين بشدة استمرار ممارسة العنف ضد السكان المدنيين، بما في ذلك اللاجئون والمشردون
وأعمال المنظمات الإنسانية الدولية، وعمليات اغتيال الموظفين الحكوميين والمحاولات الهدافة إلى تقويض
شرعية الحكومة،

وإذ تعرب عن افتئاعها الراسخ بأن توطيد المنجزات الديمقراطية يساعد على إيجاد ظروف مواتية
لتوصيل إلى تسوية دائمة للتوترات السياسية التي أدمت البلد خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، ويسمح لكل
بوروندي بالمشاركة في تنمية البلد الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تؤكد أن المسؤولية الأولى في تحقيق السلام تقع على عاتق الشعب البوروندي،

وإذ تؤكد أيضاً أن السلطات البوروندية مسؤولة عن ضمان سلامة العاملين الإنسانيين وغيرهم من
العاملين، واللاجئين والمشردين والسكان المدنيين،

وإذ تؤكد كذلك أهمية تنسيق المبادرات التي يتم اتخاذها على المستوى الوطني والدولي من أجل إنهاء أعمال العنف والتخويف وتسهيل قيام حوار واسع وتحقيق المصالحة الوطنية،

وإذ تؤكد الأهمية الأساسية التي تتسم بها الجهود المتضادرة المبذولة في مجال المساعدة الإنسانية والإصلاح والتنمية، وإذ تدعم الجهد الذي يبذلها المجتمع الدولي من أجل اتخاذ تدابير وقائية تهدف إلى منع حدوث المزيد من التدهور في الحالة في بوروندي،

وإذ تسلم بأهمية دور المرأة في المجتمع، وإذ تناشد الحكومة تحسين ظروف حياة المرأة،

وإذ ترحب بعقد جلسة خاصة حول بوروندي خلال دورتها الثانية والخمسين،

-١- تحيط علماً بـ报 告书 الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/1996/116) وـ报 告书 المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بدون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي عن بعثته إلى بوروندي (Corr.1 E/CN.4/1996/4)؛

-٢- تحيط علماً مع الارتياح بالجهود التي تبذلها حالياً منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الوسطاء الذين عينهم مؤتمر رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى المعقود في القاهرة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وتؤكد الأهمية الفائقة لتحسين التنسيق بالنظر إلى تعدد المبادرات التي يقوم بها المجتمع الدولي، من أجل ايجاد حل دائم لمشاكل منطقة البحيرات الكبرى؛

-٣- تعرب عن تأييدها للجهود التي تبذلها الرؤساء السابقون نيريري وكتار من أجل تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية، وترحب بالجهود التي تبذلها المجموعات الأقلية وغيرها، وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي، وتحيط علماً مع الارتياح بقيام هذا الأخير بتعيين مبعوث خاص إلى منطقة البحيرات الكبرى؛

-٤- تشني على منظمة الوحدة الأفريقية لنشرها بعثة مراقبة دولية في بوروندي ولما تبذل من جهود متواصلة من أجل ايجاد دبلوماسية وقائية تهدف إلى الحيلولة دون حدوث أي تدهور في الحالة؛

-٥- تحيط علماً مع الارتياح بإعلان تونس المتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦؛

-٦- تدين جميع أنواع التهديد التي تتعرض لها العملية الديمقراطية في بوروندي وتطالب بوقف انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف والتخويف على الفور؛

-٧- تدين بشدة استمرار مذابح المدنيين في بوروندي منذ عدة سنوات؛

- ٨- تناشد السلطات البوروندية إنهاء حالة الإفلات من العقاب السائدة في البلد وتحيط علمًا بإنشاء الغرف الجنائية، وتؤكد دعمها الثابت للجنة الدولية المكلفة بالتحقيق القضائي، طالبة إلى السلطات الوطنية تسهيل عمل هذه اللجنة، وتؤكد من جديد اقتناعها بوجوب إحالة الأشخاص المتهمين بارتكاب أعمال عنف إلى القضاء لإنهاء حالة الإفلات من العقاب التي يتمتعون بها؛
- ٩- تؤكد معارضتها الحازمة لأي تغيير حكومي في بوروندي باستخدام القوة، وتؤكد من جديد دعمها لشرعية المؤسسات الديمقراطية؛
- ١٠- تدعو جميع قطاعات المجتمع ، المدنية والعسكرية، إلى احترام دستور البلد والمؤسسات التي أنشأها اتفاق الحكم؛
- ١١- تدین اغتيال رجال السياسة والموظفين الوطنيين والمبشرين والصحفيين؛
- ١٢- تدین بشدة وسائل الإعلام التي تحدث على الحقد وعلى العنف، وخاصة البرامج التي تبثها إذاعات الحقد، وتدعو الدول إلى التعاون من أجل تعيين هذه الإذاعات وتفكيكها؛
- ١٣- تشجع الرئيس، ورئيس الوزارة والحكومة، والنواب البورونديين في ما يبذلونه من جهود تهدف إلى احلال السلام في البلد، وتدعوهم إلى مواصلة جهودهم من أجل ايجاد الظروف المواتية للإصلاحات وللمصالحة والنهوض ببوروندي؛
- ١٤- تناشد الحكومة البوروندية، وبوجه خاص القوات المسلحة البوروندية، فضلاً عن الأطراف الأخرى المتورطة في العمليات العسكرية، أن تقييد بدقة بمبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي، وأن تسهل أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كي تتمكن من إنجاز مهام ولايتها بنجاح؛
- ١٥- توجه نداء إلى السلطات البوروندية من أجل تعزيز تدابير الأمن والحماية للعاملين في المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بحيث تسهل لهم عملهم؛
- ١٦- توجه نداء من أجل إقامة حوار ببناء تشارك فيه القطاعات المدنية الحكومية والعسكرية من خلال مناقشة وطنية واسعة بغية وقف انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المصالحة الوطنية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتدعو الحكومة البوروندية إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى جعل القوات المسلحة وقوات الأمن والنظام القضائي أكثر تمثيلاً للمجتمع البوروندي؛
- ١٧- توجه نداء إلى المجتمع الدولي كي يقدم على نحو عاجل المزيد من المساعدة إلى الأشخاص المشردين في بوروندي وإلى اللاجئين البورونديين في البلدان المجاورة، وخاصة في إطار تطبيق برنامج عمل بوجومبوا؛

- ١٨- تغ剔 بالاتفاق الذي وقعته مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ مع الحكومة البوروندية من أجل تنفيذ برنامج كبير من المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان؛
- ١٩- ترحب بمبادرة الحكومة البوروندية بإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وتناشد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقدم لها الدعم اللازم؛
- ٢٠- تناشد الدول والمنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، أن تتعاون مع جميع المبادرات الهدافة إلى النهوض ببوروندي، وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى مساندة هذه المبادرات؛
- ٢١- تدعو المجتمع الدولي إلىمواصلة تقديم دعمه السياسي والدبلوماسي والمادي والمالي لإنهاء العنف، وإلى مساعدة الحكومة البوروندية في البحث عنتسوية دائمة للتوترات السياسية والعرقية، وإلى إيجاد الظروف المواتية لإعادة إدماج اللاجئين والمشردين في المجتمع، وتطلب في هذا السياق إلى الأمين العام أن يعزز مكتب ممثليه الخاص في بوجومبوا؛
- ٢٢- تطلب إلى الأمين العام أن يعزز مكتب مركز حقوق الإنسان في بوجومبوا وأن يكشف التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة في الميدان؛
- ٢٣- تناشد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقوم، بالتعاون مع الحكومة البوروندية، بزيادة عدد مراقببي حقوق الإنسان الذين تم نشرهم في كل البلد بغية متابعة حالة حقوق الإنسان عن كثب، ومنع انتهاكات هذه الحقوق، وترجو منه أن يضع برنامج مساعدة في ميدان حقوق الإنسان؛
- ٢٤- تحيط علماً مع الارتياح بتضييق برنامج مساعدة تقنية وتدعو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان إلى تقديم مساعدة تقنية مستمرة، وخاصة في ميادين القضاء وتدريب أفراد القوات المسلحة وقوات حفظ الأمن وحقوق الإنسان، معأخذ توصيات المقرر الخاص في الحسين؛
- ٢٥- تحيط علماً مع الارتياح كذلك بالتوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص، وتقرر تجديد ولايته لمدة سنة واحدة؛
- ٢٦- تطلب إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين وتقريراً إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين؛
- ٢٧- تقرر بحث حالة حقوق الإنسان في بوروندي في دورتها الثالثة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المناسب.